

(دور ومكانة الأساتذة الجامعيين من خلال إصلاح التعليم العالي في الجزائر- نظام (ل م د))

- دراسة ميدانية بجامعة زيان عاشور بالجلفة -

أ/ سلامي خديجة

قسم علم الاجتماع والديمقراطية، جامعة الجلفة

ملخص:

تعتمد الجامعة في تطبيق إصلاحاتها المتمثلة أساسا في نظام (ل م د) على أساتذتها بالدرجة الأولى ، لأن الأستاذ هو المحرك الأساسي للعملية التعليمية و البحثية بالجامعة . و هو الذي يقود الفعل التعليمي و البحثي و ينفذ المنهج الدراسي و يتعامل مع الطالب مباشرة و يؤثر في تشكيله و بنائه العلمي و السلوكي و الاجتماعي . و وعيا منا بمكانة الأستاذ الجامعي و دوره في تفعيل و تحقيق الأهداف المرجوة من إعادة هيكلة التعليم العالي ، و كذا مساهمته بصفته فاعلا أساسيا في المنظومة الجامعية للكشف على مكامن الخلل و مواطن الضعف في نظامها التعليمي ، ارتأينا أن نسلط الضوء في هذه الدراسة على دور و مكانة الأساتذة الجامعيين من خلال إصلاح التعليم العالي في الجزائر - نظام (ل م د) -

الكلمات الدالة : المكانة و الدور – التعليم العالي – الأستاذ الجامعي – نظام (ل م د) -

Abstract:

The university depends on the implementation of its reforms, mainly in the system of (LMD) on the teachers in the first place, because the professor is the main engine of the process of education and research at the university. Which leads the educational and research action and implements the curriculum and deals with the student directly and affects the composition and construction of scientific, behavioral and social. Aware of the position of the university professor and his role in activating and achieving the desired objectives of the restructuring of higher education, as well as his contribution as a key player in the university system to detect the deficiencies and weaknesses in the educational system, we thought that we highlight in this study the role and The status of university professors through the reform of higher education in Algeria - LMD system-

Keywords: status and role - higher education - professor - system (LMD) -

مقدمة:

يحتل التعليم العالي مكان الصدارة في التقدم المنشود في المجتمعات البشرية ، و في تشكيل حياة المجتمعات الحديثة و اقتصاداتها، خاصة مع تنامي و تزايد متطلبات و حاجات التنمية ، لأجل هذا حظيت الجامعة باهتمام بالغ من طرف الباحثين و المختصين ، فتعددت و تنوعت الدراسات التي تناولت الجامعة ، بعضها تناول صورة الجامعة من منظور فلسفي سعيا وراء تحدي الفلسفات المختلفة التي تضافرت لتنشئها و تطورها و تساهم في تطويرها الأيديولوجي و التراثي ، في حين ذهب آخرون للبحث وراء التنظيم الإداري للتعليم الجامعي

و أساليب تطوير هذا الأخير لمواكبة تغيرات العالم الخارجي في ظل العولمة و دخول الألفية الثالثة ، و من هنا قامت الإصلاحات و ستبقى قائمة في كل عصر و مصر و الإصلاحات التي تطبق في بلدنا الجزائر أمر طبيعي ، و الاستعانة بتجارب الآخرين في تفعيلها و تطبيقها أمر طبيعي أيضا ، و من هذه الإصلاحات إصلاح المنظومة التربوية عموما ، و التعليم العالي خصوصا ، و الذي بدأ تطبيقه في الجامعة الجزائرية منذ سنوات قريبة و ذلك من أجل الارتقاء بواقع التعليم العالي و ربطه بحاجات التنمية و مستلزمات التطور العالمي في شتى المجالات حتى يؤدي دوره في تجديد بنية المجتمع و رفع مستواه الحضاري ، و تمكينه من المساهمة و المشاركة في الحضارة العالمية .

فالاختلالات التي مر بها التعليم العالي في الآونة الأخيرة ، تقود بالضرورة المستعجلة إلى إخراج الجامعة الجزائرية من الأزمة التي تمر بها حاليا ، و ذلك بتوفير الإمكانيات البيداغوجية و العلمية و البشرية و المادية و الهيكلية التي تسمح لها بالاستجابة لتطلعات المجتمع و في الوقت نفسه ملاءمتها تدريجيا مع النظام العالمي للتعليم العالي حيث يمر تصحيح مختلف الاختلالات الملحوظة حاليا عبر إعداد إصلاح شامل و عميق للتعليم العالي و ذلك سواء على مستوى التسيير أو الأداء و مردودية الجامعة الجزائرية و ذلك من خلال اعتماد النظام الجديد ليسانس ماستر دكتوراه أو ما يعرف باللغة الفرنسية بـ (système LMD) الذي يعد نظاما مستحدثا لم تتضح أبعاده بدقة بعد .

1. مشكلة البحث:

إن التطورات المتلاحقة و السريعة التي عرفتتها الجامعة الجزائرية في تعداد المؤسسات الجامعية ، و كذا الطلبة و الأساتذة على حد سواء ، أدى إلى حدوث ضغط كبير ترجم في تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي . غير أن مواجهة هذا الضغط المتزايد على مؤسسات التعليم العالي سنة بعد أخرى أدى بدوره إلى التفكير في إصلاح شامل و عميق لمنظومة التعليم العالي . و بالإضافة إلى هذه العوامل الداخلية ، هناك عوامل خارجية فرضت نفسها أيضا ، حيث جاءت تلك الإصلاحات استجابة لتحديات العصر و ردا على النظام الكلاسيكي السابق الذي كان لا يتعاط مع الوقائع الحقيقية و الانشغالات الفعلية للمحيط الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي للمجتمع ، إذ من خلال إشراكه في التكفل بمستلزمات التطور المفروضة على بلد في أوج التحول ، انطلق قطاع التعليم العالي في إصلاح التعليم الذي من شأنه أن يجعل الجامعة تلعب دورا مركزيا يتمثل من جهة في تطلع المواطنين لا سيما فئة الشباب ، نحو بناء مشروع مستقبلي بالاستفادة من تكوين عالي نوعي يمددهم بمؤهلات ضرورية لاندماج أمثل في سوق الشغل ، و من جهة أخرى في تلبية متطلبات القطاع الاجتماعي و الاقتصادي الذي يطمح إلى التنافسية و النجاعة ، و هذا بإمداده بموارد بشرية نوعية قادرة على التجديد و الإبداع ، مع التكفل بجانب مهم في مسعى ازدهار البحث العلمي و التنمية ، هذه الدوافع أدت إلى تبني نظام (ل م د) على غرار معظم البلدان المجاورة (1) .

و تتمثل الخطوط الكبرى لهذا الإصلاح في وضع هيكلية جديدة للتعليم العالي في أطوار تكوينية تعرف بـ : ل.م.د أي ليسانس - ماستر - دكتوراه . و الغرض من هذه الهيكلية الجديدة حسب تصريح الجهات الرسمية هو الاستجابة للمعايير الدولية التي تسمح للمنتسب للجامعة الجزائرية بمسيرة التعليم العالي في باقي الدول ، خاصة منها الدول الأوروبية ، و لبلوغ هذا الهدف بات من الضروري تحيين البرامج التعليمية و تأهيلها ، و اعتماد تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي لتمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح من جديد قطبا للإشعاع الثقافي و العلمي على كل الأصعدة الوطنية و الإقليمية و الدولية ، و هذا هو الدور الوظيفي و الأصلي للجامعة ، و التي تعد نسقا اجتماعيا مفتوحا و ذلك من خلال علاقتها المتبادلة مع المؤسسات المختلفة الموجودة في المجتمع ، و يعد الأستاذ الجامعي حجر الزاوية في الوصول بهذا الإصلاح إلى مبتغاه ، لذا فموقف هذا الأخير أي الأستاذ الجامعي و درجة فهمه و وعيه بالمقتضيات و المعطيات المطروحة من خلال هذه الهندسة الجديدة للتعليم العالي ينعكس بشكل مباشر على فعاليته في تطبيق مبادئه و السعي لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال هذا الإصلاح باستعمال الوسائل و الإمكانيات المتاحة ، و في هذا الإطار يرى " بارسونز " أن الجامعة هي جامعة الأستاذ يحقق من خلالها مسعاه في إعداد الإطارات قائلا : " إن الجامعة يتم من خلالها تدريب الأفراد ليكونوا مهنيين و فنيين للقيام بأدوار الراشدين " (2) .

فالرهان الذي يتضمنه مشروع الإصلاح يشير بصورة ضمنية إلى كل التحولات المضرة و من بينها تلك التي تستدعي تغييرات مهمة على سلوك كل فاعل و مواقفه في الحقل الجامعي إزاء مهامه و وظيفته المرتقبة . فالأساتذة الجامعيين بوصفهم فاعلين أساسيين داخل المنظومة التعليمية الجامعية يؤثرون و يتأثرون بكل التحولات و الإصلاحات التي قد تطرأ عليها و التي تمس بشكل مباشر مكانتهم و أدوارهم و قد تتباين تصوراتهم و مواقفهم إزاء هذا الإصلاح انطلاقاً من تباين أصولهم الثقافية المتمثلة أساساً في الماضي الدراسي و التعليمي ، التراتبات الناجمة عن حيازة المناصب الإدارية ، الانتاج العلمي و المسار المهني و غير ذلك من المؤشرات المؤثرة في أداء الأساتذة بشكل عام لأدوارهم و مدى فاعليتهم في الأخذ بحيثيات هذا الإصلاح و تطبيق إجراءاته

و عليه فإن الإشكال الذي نطرحه من خلال هذه الدراسة يتعلق بالطموح إلى بناء نسق العلاقات بين تأثير إصلاح التعليم العالي أي نظام ل م د على مكانة الأساتذة و أدوارهم ، و مواقف و ممارسات الأساتذة تجاه هذا الإصلاح و عليه فإننا نطرح التساؤل التالي : كيف تتحدد مكانة الأساتذة و أدوارهم من خلال إصلاح التعليم العالي ؟ و ما هي التغييرات الطارئة على هذه المكانة و الأدوار بعد استحداث نظام ل م د على مستوى الجامعة ؟

و قد تدرج هذا التساؤل الرئيسي إلى سؤالين فرعيين هما كالتالي :

- هل تؤثر كل من متغيرات الجنس و السن و الترتاب المهني و خاصة التخصص في صياغة مواقف الأساتذة الجامعيين و تصوراتهم حول نظام ل م د ؟

- هل يترجم اللاتجانس الثقافي إلى لا تجانس في الفعل و الممارسة البيداغوجية ؟ أم أن الممارسة البيداغوجية باعتبارها ممارسة ضمنية في جزء كبير منها تظل قاسماً مشتركاً بين الأساتذة مهما اختلفت و تباينت أصولهم الثقافية ؟

ذلك هو السؤال النقدي الذي يحتاج إلى بحث في هذه الدراسة حول الأساتذة الجامعيين في إطار الإصلاحات التي مست التعليم العالي .

2. الفرضيات :

الفرضية الأولى :

- تعتبر كل من متغيرات الجنس و السن و الترتاب المهني و خاصة التخصص محركاً هاماً يفسر الفروق في صياغة مواقف الأساتذة الجامعيين و تصوراتهم حول نظام ل م د بالإيجاب أو بالسلب .

الفرضية الثانية :

- تزداد التوافقات بين الأساتذة الجامعيين لتحديد مكانتهم و أدوارهم من خلال تطبيق نظام ل م د كلما زاد التجانس بين أصولهم الثقافية و تكوينهم التعليمي و البيداغوجي و كذا مساهمهم المهني .

3. تحديد المفاهيم :

1.3. الموقف :

إن الحقل الدلالي لكلمة الاتجاهات أو المواقف واسع جداً ، ذلك أن استعمالها لا يقتصر على مجال من البحث دون غيره ، بل هي ذات ارتباط وثيق بكل من : الفسيولوجيا ، علم النفس العام ، السوسولوجيا ، الانثربولوجيا ، كذا علم النفس الاجتماعي ، حيث يمثل مفهوماً مجرداً مركزياً (3).

هو ميل أو نزعة يتعلمها الفرد من بيئته الاجتماعية و يستعملها في تقييم الأشياء بطريقة متميزة و متماسكة و بعيدة كل البعد عن التناقض و التنافر . إن أول من استعمل هذا الاصطلاح في كتاباته الاجتماعية و السيكلوجية هو العالم (هيرت سينسر) عندما تكلم عن موقف العقل الذي يساعد الإنسان على التوصل إلى قراراته و أحكامه حول القضايا المتنازع عليها . و هذا المعنى الذي قصده سينسر حينما ذكر موقف العقل لا يزال يستعمل لحد الآن في عبارات مختلفة كالموقف الاستفساري و الموقف العلمي و الموقف النقدي . بيد أن جميع هذه الاستعمالات للموقف تختلف عن الاستعمال المعاصر الذي يقصد به الحالة العقلية التي تنتاب الفرد و تجعله مستعدا للقيام بسلوك معين أو حادثة تثير اهتمامه ، و قد اخذ هذا الاصطلاح يكتسب معاني جديدة منها استجابة الفرد للمؤثرات الخارجية بطريقة معينة(4)

فالموقف إذن يشير إلى أفعال الفرد تجاه وضعية معينة فهذا المفهوم لا يرتبط في الحقيقة بالفعل ، بل فيما يكمن خلفه ، هذا يعني أن الموقف لا يمكن أن نلاحظه دائما و في كل الحالات فهو يتضمن ثلاثة جوانب أساسية :

1. جانب معرفي : يتعلق بالمدركات و المفاهيم التي يعرفها الفرد عن موضوع الموقف .
2. جانب انفعالي : أي الشحنة الانفعالية التي تصاحب سلوك الفرد نحو موضوع أو شيء معين .
3. جانب سلوكي : و هو الجانب الظاهري من الأنماط السلوكية و الأفعال الصادرة عن الفرد و التي تدل على موقفه سواء كان إيجابيا أو سلبيا .

2.3. مفهوم المكانة:

هي الوضعية الاجتماعية التي يحتلها شخص ما ، و تتحدد هذه المكانة بمجموعة من العوامل الذاتية ، الثقافية و الاجتماعية . لا يمكن فصل مفهوم الدور عن المكانة ، لأن المكانة دائما تحدد الدور أو مجموعة من الأدوار ، مثلا مكانة الأستاذ الجامعي تحدد مجموعة من الأدوار كدور التعليم ، و دور البحث و نشر المعارف .

إذن المكانة لها مظهران ، مظهر قانوني يوجب مجموعة من الحقوق و الواجبات ، و مظهر ثقافي اجتماعي أي الامتياز و الاعتراف الاجتماعي للفرد بمكانة معينة ضمن سلم المكانات الاجتماعية .

4.3. مفهوم الدور:

هو مجموعة من الأنماط المرتبطة أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة ، و تترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة . و يمثل الدور نوعا من الممارسات السلوكية المتميزة التي ترتبط بموقع اجتماعي معين ، و التي تتسم نسبيا بالاستمرار و الثبات(5) .

5.3. مفهوم الأستاذ الجامعي :

" هو كل فاعل اجتماعي يقوم بوظيفته التعليمية و البحثية في المؤسسة الجامعية . ابتداء من درجة أستاذ مساعد وصولا إلى درجة أستاذ التعليم العالي مرورا بدرجات أستاذ مكلف بالدروس و أستاذ محاضر " .

4. المقاربة السوسولوجية :

الجامعة كما سبق ذكره في الإشكالية هي نسق مفتوح ، ذات هدف ، منظمة و متكونة من مجموع عناصر فرعية تتفاعل فيما بينها ، و هي بذلك تضم بنية مكونة من عناصر مادية (الهياكل ، المنشآت القاعدية) ، موارد بشرية و بشرية ، شبكة تدفق فيزيقية مالية و معلوماتية تربط مختلف عناصرها و تحقق وحدة المنظمة .

و الجامعة هي نسق ذات هدف ، فلها غايات محددة و أهداف خاصة (إنتاج المعرفة و التكيف و إعادة التكيف ...) تختلف عن تلك الخاصة بأعضائها (الموظفين و المسيرين) .

و يرى " تالكوت بارسونز " أن علم الاجتماع يدرس الأنساق الاجتماعية من خلال تفاعل السلوكات و الأدوار المتوقعة ، و يكون هذا التفاعل موجها نحو سلم موحد للقيم ، المستقر في التركيبات المبنية على تنظيمات النماذج الثقافية ، القواعد و المكانات (6) .

و بما أن الأنساق الاجتماعية في حالة فعل مستمر وفق حالات التفاعل الإنساني و ما يفرزه من تحولات و تناقضات . تعتمد دراستنا على نظرية " الفعل الاجتماعي " الذي لا يقتصر على كونه مجرد إجابة على حالة اجتماعية ، فهو قبل كل شيء إبداع و تجديد . بمعنى أنه كلما أنتج حدث اجتماعي معين تناقضات أو مؤسسات و علاقات جديدة ، و جب البحث عن أسباب هذه الظواهر . و قد وضع بارسونز " القواعد التحليلية للمنهج الوظيفي . و حدد أنماطه و طبيعة العلاقة التي تربط الأنساق الفرعية بالنسق الكلي أو المنظومة ، فحينما أقام نظريته حول " الفعل الاجتماعي " انطلاقا من مفهومه للنسق الاجتماعي الذي يعرف على أنه " مجموعة فاعلين يحتل كل منهم مركزا ، أو مكانة متميزة عن الأخرى ، و يؤدون دورا متميزا . فهو عبارة عن نمط منظم يحكم علاقات الأعضاء ، و يصف حقوقهم و واجباتهم اتجاه بعضهم ، و إطار من المعايير أو القيم المشتركة ، بالإضافة إلى أنماط مختلفة من الرموز و المواضيع الثقافية المختلفة (7)

حيث ينبنى التحليل النسقي عند بارسونز على أربعة مفاهيم أساسية هي :

- الفعل الاجتماعي ، الموقف ، الفاعل ، توجهات الفاعل .

" و يدور الموضوع الأساسي للنظرية السوسولوجية عنده من خلال أداء الأبنية لوظيفتها . حيث يتطلب التحليل النسقي معالجة منهجية لمكانات و أدوار الفاعلين الذين يضمهم موقف اجتماعي معين ، و كذلك للأنماط التنظيمية التي ينطوي عليها هذا الموقف . و يشير مفهوم المكانة إلى مكان و موقع الفاعل في نسق علاقة اجتماعية معينة منظور إليها كبناء . أما الدور فيشير إلى سلوك الفاعل في علاقته مع آخرين إذا ما نظرنا إلى هذا السلوك في سياق أهميته الوظيفية للنسق الاجتماعي ، و تفهم الأنماط التنظيمية على أنها التوقعات المنظمة (أو ذات البناء المعين) التي تحدد السلوك المناسب ثقافيا للأشخاص الذين يؤدون أدوارا اجتماعية مختلفة . و مجموعة الأدوار المعتمدة على بعضها هي التي تكون النظام " .

و يرى Guy Rocher أن الفعل الاجتماعي هو موضوع علم الاجتماع أي بعبارة أخرى الفعل الإنساني في مختلف الأماكن الاجتماعية . و يحاول Guy Rocher حصر و تحليل حقيقة الفعل الاجتماعي ابتداء من اصغر صيغة للوحدة الملموسة للملاحظة التي نستطيع إيجادها و من ثمة الانتقال لدراسة الجماعات الاجتماعية الأكثر شمولا و اتساعا (8) .

و بهذا فهو يعبر على كل طريقة تفكير ، إدراك و سلوك موجه . و يكون هذا التوجه مبينا وفق نماذج جماعية ، أي مشتركة بين أعضاء الأفراد .

و يتفق العلماء الذين تناولوا الفعل الاجتماعي على أنه : يولد سلوكات مرتقبة خاضعة لمعايير ، لتصل إلى غايات تسمى وظائف . و يكون الإطار المرجعي للفعل مخطط عقلا نيا حينما ينتظر الفاعل أو الفاعلين أم تتطابق أفعالهم مع ردود أفعال الآخرين ، و هكذا يتجه الفعل الاجتماعي الوظيفي للاندماج ، و يتأسس انطلاقا من أدنى و أقصى درجة للمشاركة .

و يتطرق François Gresle مفهوم الوعي في تعريفه حين يقول أنه " كل نشاط يرمي إلى هدف ، و ذلك مع الوعي بالطرائق المؤدية إلى الهدف المرجو . و يختلف الفعل الاجتماعي عند عن رد الفعل أو الأفعال الإلزامية ، معتبرا الوعي شرطا أساسيا للفعل الاجتماعي الذي يعبر عن سلوك الأفراد من أجل هدف ن و يمكن تفسير و تأويل هذه السلوكات على أنها نتيجة تعبئة عفوية أو منظمة (9) .

و يرى Max Weber أن الفعل الذي يقوم به العالم هو فعل عقلا نيا منسوب إلى هدف ، حيث يفترض أن يصل إلى عرض أحداث و علاقات سببية ، أو إلى تفسير شامل و دقيق . و يضيف أن الفعل الاجتماعي يتضمن تفاعل بين الفاعلين الاجتماعيين . فلا يمكن تفسيره على أنه إجابة على وضعية اجتماعية فقط ، بل هو قبل كل شيء إبداع و خلق يؤديان إلى حركة اجتماعية تؤدي إلى ظهور نزاعات و مؤسسات و علاقات اجتماعية جديدة . كما أنه لا يكون اجتماعيا إلا في حالة ما إذا كان المعنى الذي يعطيه الفرد أو الأفراد الفاعلين ، أخذ بعين الاعتبار سلوك الفاعلين الآخرين المتواجدين في محيطه (10) .

و بهذا يعبر الفعل الاجتماعي على كل طريقة تفكير مندمجة ضمن إدراك جماعي موجه و مبني كنموذج جماعي مشترك و يعبر عنه عن سلوك يرمي إلى هدف . و هو يرتكز على النشاطات و السلوكات في إطار من التفاعلات المتبادلة ، يتسم بالتفكير و الإدراك و الوعي بالأهداف المرجوة منه ، و يرمي إلى إحداث حركة اجتماعية تؤدي إلى تغيير وضعية ما نحو غاية مرجوة و مخطط لها مسبقا .

7. أهمية الدراسة :

إن طبيعة الموضوع الذي نظرته من خلال هذه الدراسة تكسبها أهمية خاصة ، ذلك أن عملية إصلاح التعليم العالي و انتهاج سياسة جديدة في التعليم و التكوين و التأطير هي عملية معقدة في مجملها ، انطلاقا من تعدد أبعادها بين التعليمية و الاجتماعية و الاقتصادية ، لذا فهذا الموضوع يعد جديدا و الدراسات المقامة حوله قليلة جدا رغم خطورته التي تتجلى في انعكاساته على أصعدة و مستويات عديدة ، لعل أهمها على الإطلاق هي التغيرات التي لحقت بأدوار و مكانة الأساتذة الجامعيين بوصفهم فاعلين أساسيين في منظومة التكوين الجامعي و درجة تقبلهم و تجاوبهم مع هذه الهيكلة الجديدة و مسايرتهم لها ، من خلال موقفهم من الإصلاح و مساهمتهم بفعالية في التطبيق الأحسن و الأمثل له على أرض الواقع بغية التحصيل و لو على جزء من الأهداف الإستراتيجية المرجوة من تبنيه .

5. إجراءات البحث الميداني :

1. المنهج المستخدم :

لقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى وصف و تحليل موقف أو مجال اهتمام معين ، كما يعرف بـ : " الطريقة التي يعتمد عليها الباحث في الحصول على معلومات دقيقة ، تصور الواقع الاجتماعي ، و تساهم في تحليل الوظائف " (11) .

2. عينة وأداة البحث :

لقد تم الاعتماد على أداة المقابلة للتحقق من فرضيات الدراسة و تحديدا المقابلة السيرية و هي تقنية تابعة لمنهج السيرة الحياتية autobiographie أو بتعبير آخر التاريخي الحياتي لشخص ما récit de vie و الذي يعد من أهم المناهج النوعية المستخدمة في البحوث الانثوغرافية ، الاجتماعية ، الانثروبولوجية ، التاريخية ، الأدبية ، السياسية ، التربوية ...

و المنهج البيوغرافي بتقنياته الخاصة بالسيرة المتعددة قد يهتم بموضوع مهني واحد (12) و مثال ذلك بحث حول مخبز حرفي من خلال مقارنة لدانيال بيرتو ، فالفكرة الأساسية للعملية تتمثل في العمل على توجيه سير التجارب الشخصية نحو نقطة التقاء مركزية و موضوع مشترك ، و يفترض أن يكون المبحوثون أعضاء مشاركين فيه و ملاحظين خارجيين في الوقت ذاته مثل موضوع التغيير الاجتماعي في منطقة ما ، أو قطاع من القطاعات كالتغير الذي يشهده قطاع التعليم العالي حيث نهتم من خلال هذه الدراسة برصد تجربة أهم الفاعلين فيه و هم فئة الأساتذة و كيف سايروا هذه التحولات الكبرى التي شهدتها التعليم العالي في الجزائر .

مبررات اختيار المقابلة السيرية و إجراءات تطبيقها :

يعزى اختيار هذا الأسلوب لعوامل تتعلق بموضوع الدراسة و الإشكالية التي يقوم عليها و منها :

- أنه يتيح للأساتذة و هم فاعلون أساسيون في المنظومة الجامعية إنتاج خطابات سردية تصور انجازاتهم الحياتية المهنية في سيرورة زمنية تكشف عن نمط قراءتهم لهذا الاصلاح المتمثل في نظام ل م د من خلال ممارساتهم كونهم متأثرين بشكل مباشر بهذه الاصلاحات و التعديلات التي تعرض لها التعليم العالي في الجزائر من خلال سياق تاريخي و زمني متواصل باستمرار ، فلا شك بأن السيرة تسمح بادراك كيفية تعامل الأساتذة الجامعيين مع التغيرات التعليمية المتمثلة في البرامج و محتوى المقاييس و التغيرات الثقافية و المؤسساتية ضمن سياق تاريخي لا يمكن لأداة الاستمارة وحدها أن تحيط به (13).

- تسمح المقابلة السيرية بمقاربة كيفية معمقة لموضوع الدراسة و هو شرط لا تتيحه الاستمارة نظرا لكونها تفرض سلطة معرفية و لغوية على المبحوث تؤدي إلى تقديم إجابات محددة ، فيما أن السيرة تعطي للسارد نوعا من الحرية و يستطيع بفضلها أن ينتج خطابا سرديا لا جملا متفرقة لا رابط بينها مما يفتح للباحث إمكانية استغلال التحليلات المتعلقة بالسرديات لكشف نمط القول الذي يقوم عليه الخطاب ، هذا علاوة على تحليل المعاني التي يعطيها الفاعلون لممارساتهم و الأحداث التي يواجهونها و نمط تفسيرهم للتجارب التي خاضوها في حياتهم ثم إن الباحث بموضوعة السيرة في سياقها الاجتماعي يتمكن من إعادة تركيب سيرورة الأفعال و التجارب و الأحداث أي التاريخ المهني لجماعة الأساتذة الذين تتعدى خبرتهم العشر سنوات و بذلك يكونون قد عاصروا الفترتين ما قبل الاصلاح أي النظام القديم (الكلاسيكي) و نظام ل م د منذ بدايات تطبيقه الأولى و إلى غاية يومنا هذا .

و إن القول بحرية المبحوث في المقابلة السيرية المعتمدة في هذا البحث لا يعني اختفاء سلطة الباحث تماما فهي حاضرة من خلال آلة التسجيل و من خلال مجموعة من الأسئلة التوجيهية لتفادي خروج المبحوث عن إطار البحث المحدد من خلال إشكالية و فرضيات البحث بهدف إعطاء الحوار السردية معنى مفيد لموضوع الدراسة بحيث صيغة أسئلة المقابلة وفقا للنقاط الأساسية التي جاء بها نظام ل م د و التي تدخل في صلب المهام التعليمية و البحثية للأساتذة الجامعيين ، و عليه فإن هذه المقابلة السيرية تتسم بالقصدية المعرفية و بكونها تتمحور حول الحياة المهنية للمدرسين و على المؤثرات الضاغطة على هذه الحياة سواء على مستوى المحيط المعيشي و الحياتي الشخصي (أي الوضع الاجتماعي و الاقتصادي) للأستاذ المتفاعل مع الإطار المؤسسي..

تركز تقنية البحث السوسيوولوجي السيري في المقابلة المركزة التي تستهدف تحليل تأثير تجربة محددة على الذين حضروا أو شاركوا في هذه التجربة أو ذلك الحدث من خلال الاعتماد على قائمة من النقاط المحددة و المتصلة بالأسئلة المدروسة ، حيث سيتم تناول هذه النقاط أثناء المقابلة و لكن بالشكل الذي نراه مناسباً و ستطرح أسئلة عديدة في هذا الإطار المرن (14) على المبحوث . من هنا تتركز هذه الدراسة حول تقنية المقابلة السيرية L'entretien biographique لا السيرة الذاتية ، حيث يقوم السارد أو المبحوث بحكي جزء من حياته المهنية حول محاور محددة ، فيما يقوم الباحث بصياغة قراءة خاصة لهذه التجارب المهنية بإعادة تقديم المعطيات التي تم سردها و تقديمها (15) .

إن هذه النقاط التي تدور حولها المقابلات السيرية للأساتذة بقدر ما أنها تبلورت من البحث النظري (الفصل الثالث و الفصل الرابع) فهي في جوهرها قضايا و مكونات جاء بها إصلاح التعليم العالي المتمثل في نظام (ل م د) .

و نظرا لكون السيرة تتخذ في هذه الدراسة طابعا سرديا شفويا من خلال المقابلات المركزة فهي تتطلب من الأستاذ تقديم خطاب استرجاعي استذكاري من جهة و استشراقي من جهة أخرى يتصور فيه إصلاح التعليم العالي من منظوره الشخصي ، لهذا تم اعتماد آلة التسجيل لإعطاء المبحوث الأريحية المطلقة في سرد تجربته المهنية قبل و بعد استحداث نظام (ل م د) و قد فاقت بعض التسجيلات مدة الساعة و الساعة و النصف و ذلك بغية إتاحة الفرصة للأساتذة لتصوير تجربتهم التعليمية و البحثية في الإصلاحات الاخيرة .

و قد تناولنا في هذه المقابلات عددا من المحاور جاءت كما يلي :

- المحور الأول خاص بالبيانات العامة للمبحوثين و فيه مجموعة من الاسئلة حاولنا من خلالها تلخيص ماضيهم الدراسي و تكوينهم الثقافي و كذا الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للأستاذ الجامعي .
- المحور الثاني خاص بمكانة الأساتذة و أدوارهم البيداغوجية و البحثية احتوى على ست أسئلة .
- المحور الثالث خاص بطرق و آليات التقييم و التقويم في نظام (ل م د) يتضمن ثلاث اسئلة .
- المحور الرابع خاص بالسياسة التعليمية كما تتجلى من أغراض نظام (ل م د) تضمن أربع أسئلة .

بعد صياغة أسئلة و محتوى المقابلات السيرية تم إجراء مقابلات تجريبية على عينة صغيرة (أساتذة) بهدف معالجة بعض النقائص و تقريب أسئلتها من تصورات المبحوثين و ذلك تحت إشراف مجموعة من الأساتذة من ذوي الخبرة و الاختصاص .

و قد تم إجراء المقابلات مع عشرين أستاذا جامعيا من ذوي الخبرة التي تفوق عشر سنوات بطريقة مقصودة و ذلك بإعطائهم فكرة مسبقا عن طبيعة الموضوع و أهداف الدراسة و أخذ موعد يتناسب مع انشغالات و ارتباطات كل فرد من أفراد العينة و ذلك لضمان أحسن الظروف لإجراء المقابلة السيرية و كذا من أجل تحقيق عقد تواصلي مع المبحوث يرقى إلى مقام الصلاحية و الفعالية مما يفضي إلى بناء علاقة تفاعلية بين الباحث و المبحوث بغية تسهيل الوصول إلى المعلومة .

حيث تم الاستعانة عند إجراء المقابلات بوسطاء من الأساتذة و الأساتذة الزملاء و كذلك أصحاب المناصب الإدارية العليا (عمداء و رؤساء أقسام) و ذلك من أجل خلق جو من الثقة و التعاون مع المبحوثين .

أما عن المجال الزمني الذي أجريت فيه المقابلات فقد استغرق ذلك حوالي شهرين ابتداء من تاريخ 06 / 05 / 2017 و إلى غاية تاريخ 04 / 07 / 2017 كانت هناك بعض الصعوبات أثناء أخذ مواعيد من الأساتذة من أجل إجراء المقابلات ذلك أنها كانت فترة إجراء امتحانات السداسي الثاني و مناقشة مذكرات الماجستير و كذا فترة الامتحانات الاستدراكية .

3. عرض نتائج المحور الثاني الخاص بمكانة الأساتذة و أدوارهم البيداغوجية و البحثية :

تحليل إجابة السؤال الأول : المتعلق بأصل مكانة الأستاذ الجامعي في الجامعة و المجتمع

فئة الموضوع: أصل مكانة الأستاذ الجامعي في الجامعة و المجتمع			
رقم الوحدة	وحدات التحليل	ك	%
1	الأصل الاجتماعي والعائلي	2	10
2	المركز الثقافي والعلمي	10	50
3	الجانب الأخلاقي والإنساني	2	10
4	الجانب المادي والاقتصادي	6	30
	المجموع	20	100

يطرح هذا الجدول أصل أو مرجعية مكانة الأستاذ الجامعي في الجامعة و المجتمع كما يراها هو و يستشعرها من الآخرين و من تحليل إجابات المبحوثين تم التوصل إلى أربع وحدات تحليلية تلخص وجهة نظر الأساتذة لحقيقة مكانتهم سواء داخل أو خارج الجامعة ، فبدءا بوحدة التحليل رقم 2 بنسبة 50 % التي يرى فيها الأساتذة أن مركزهم الثقافي والعلمي هو أساس اكتسابهم للمكانة التي يحتلونها بين زملاءهم الأساتذة و في نظر طلبتهم و المجتمع ككل لأنهم يمثلون النخبة في المجتمع ، بينما ترى وحدة التحليل رقم 4 بنسبة 30 % أن الأساس المادي والاقتصادي هو من يحدد نظرة المجتمع للاستاذ فاستنادا لهذه المرجعية المادية تصبح مكانة الأستاذ أقل مما يجب أن تكون عليه خاصة في ظل ما تعانيه مجموعة كبيرة من الأساتذة من قلة المزايا المادية و عدم امتلاك الكثير منهم لسكن خاص و إن توفر السكن الوظيفي فهو لا يعد استقرارا فعليا لأنه مرتبط بالاستمرارية في الوظيفة ، و تتعادل الودتين 1 و 3 بنسبة 10% و التي ترى بأن مكانتهم التي يحضون بها هي سابقة على وجودهم في الجامعة فمردها هو الأصل الاجتماعي عن طريق اسم العائلة و مكانتها في المجتمع و كذا في الأخلاق التي يتميزون بها حتى قبل امتحان الأستاذية .

و عليه فإنه حسب ما جاء في نص المقابلات أن مكانة الأستاذ الجامعي قد تراجعت نوعا ما في الآونة الأخيرة ليس بسبب الإصلاحات فقط و إنما كذلك لانخفاض المستوى العام للطلبة و لبعض الأساتذة على حد سواء .

تحليل إجابة السؤال الثاني: المتعلق بالتغيرات التي طرأت على طرق التدريس و الممارسات البيداغوجية بعد استحداث نظام (ل م د)

فئة الموضوع: مدى تغير طرق التدريس و الممارسات البيداغوجية وفق نظام ل م د			
رقم الوحدة	وحدات التحليل		%
1	نفس طريقة التدريس كما في النظام القديم (الكلاسيكي)	12	60
2	الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة و وسائل الاتصال	08	40
	المجموع	20	100

لقد كان الهدف من وضع هذا الجدول هو محاولة معرفة إلى أي مدى غير الأساتذة في طرائق التدريس و الممارسات البيداغوجية أثناء العملية التعليمية و داخل المدرجات و قاعات التدريس فسجلنا وحدتين أساسيتين الأولى بنسبة 60 % تمثل فئة كبيرة من الأساتذة الذين لازالوا يعتمدون نفس الطرق التقليدية في التدريس كالاعتماد على المحاضرات الورقية و الإملاء ، بينما الوحدة الثانية بنسبة 40% تقرر باعتماد وسائل التكنولوجيا الحديثة كأجهزة العرض ، القاعات المزودة بأجهزة إعلام آلي و شبكة الانترنت و هذا يكون شبه محصور في التخصصات العلمية الدقيقة نظرا لقلة عدد الطلبة في الأفواج عكس التخصصات الإنسانية و الاجتماعية التي يفوق فيها عدد الطلبة الخمسين طالبا في كل فوج مما يجعل التعامل مع التقنيات الحديثة شبه مستحيل .

عرض نتائج المحور الثالث الخاص بطرق و آليات التقييم و التقويم في نظام ل م د :

تحليل إجابة السؤال السابع : المتعلق بمدى وضوح سياسة التقييم و المتابعة بالنسبة للأستاذ الجامعي

فئة الموضوع : مدى فهم الأستاذ الجامعي لطرق التقييم و المتابعة في نظام ل م د			
رقم الوحدة	وحدات التحليل	ك	%
1	واضحة و لا غموض فيها	07	35
2	غامضة و غير مفهومة	05	25
3	مفهومة نوعا ما	08	40
	المجموع	20	100

من خلال هذا الجدول نسجل ثلا وحدات للتحليل واحدة ترى بأن طرق التقييم و المتابعة للطلبة وفق نظام ل م د مفهومة نوعا ما و ذلك بنسبة 40 % و هي تعد نسبة كبيرة و دالة حيث أن أفرد عينة المقابلة هم من الأساتذة الذين تجاوزت خبرتهم مدة العشر سنوات و مع ذلك ما زالت طرق تقييم الطلبة و شروط انتقالهم غير واضحة تماما بالنسبة إليهم ، تليها وحدة التحليل رقم 1 بنسبة 35 % ترى بان التقييم و المتابعة وفق نظام ل م د واضح لا غموض فيه و هذا راجع لكونهم أي الأساتذة يتولون مناصب إدارية عليا ، فيما تحتل الوحدة رقم 2 نسبة 25 % من المبحوثين يجدون طرق التقييم و المتابعة و كيفية تحصيل الطالب على الأرصدة غامضة و غير مفهومة و هذا و إن دل على شيء إنما يدل على نقص الجانب الإعلامي و التحسيبي بحيثيات و مبادئ هذا النظام الجديد .

تحليل إجابة السؤال التاسع : المتعلق بالمرافقة البيداغوجية

فئة الموضوع : المرافقة البيداغوجية			
رقم الوحدة	وحدات التحليل	ك	%
1	لم يسبق لي و أن قمت بهذه المهمة	03	15
2	عدم فهم المغزى الحقيقي منها من طرف الطلبة	12	60
3	ضرورة الاستعانة بطلبة الدكتوراه للقيام بالمرافقة البيداغوجية	03	15
4	ادراجها ضمن سلم التقييم (أن تكون إجبارية)	02	10
	المجموع	20	100

يلخص لنا هذا الجدول حقيقة تجربة المرافقة البيداغوجية ومدى نجاحها وذلك في أربع وحدات تحليل تحتل فيها الوحدة رقم 2 أعلى نسبة مقدرة بـ 60% من المبحوثين أجمعوا على أن الطلبة لا يدركون المغزى الحقيقي من وراء هذه المرافقة فهناك الكثير من الطلبة ربطها مباشرة بمسألة العلامات

والتقييم فلا يتصلون بالأستاذ الوصي إلا في نهاية السداسي أو الموسم الجامعي ، و يظهر من خلال الجدول تساوي نسبي كل من الوحدة رقم 1 و الوحدة رقم 3 بنسبة 15% فهناك مجموعة من الأساتذة تسمع عن هذه المرافقة فقط و لم يقوموا بها مسبقا فيما اقترحت وحدة التحليل رقم 3 الاستعانة بطلبة الدكتوراه في هذه الجزئية نظرا للأعباء المهنية الملقاة على عاتق الأستاذ الجامعي خاصة الذين يتولون مناصب إدارية تجعل قيامهم بالمرافقة البيداغوجية أمرا صعبا ، في حين تمثل نسبة وحدة التحليل الرابعة 10% حيث قدم فيها المبحوثين اقتراح ادراج حصة المرافقة ضمن جدول التقييم و جعلها حصة اجبارية حتى يلتزم الطالب بحضورها نظرا لعدم إعطاء الطلبة أية أهمية لهذه الحصة .

و بشكل عام فالأساتذة يجمعون على أن فكرة المرافقة البيداغوجية هي فكرة جيدة و تعود بفائدة كبيرة على الطالب و لكن للأسف لم تلق أي رواج عند الطلبة و لم يدركوا جوهرها .

عرض نتائج المحور الرابع الخاص بالسياسة التعليمية كما تتجلى من أغراض نظام ل م د :

تحليل إجابة السؤال الثالث عشر : المتعلق بمدى نجاح الجامعة في تطبيق فكرة الشريك الاقتصادي و الاجتماعي

فئة الموضوع : الشراكة بين الجامعة و مؤسسات المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية			
رقم الوحدة	وحدات التحليل	ك	%
1	لا توجد أي عقود أو اتفاقيات بين الجامعة و المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية	18	90
2	استحالة تطبيق هذه الفكرة نظرا لتعداد الطلبة الكبير و ضعف تكوينهم	02	10
	المجموع	20	100

يلخص هذا الجدول آراء الأساتذة كما جاءت في المقابلات حول الشراكة بين الجامعة و مؤسسات المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية حيث يحوي وحدتي تحليل الأولى تمثل إحصائيا 90% يجمعون على عدم وجود أي اتفاقيات أو عقود مبرمة بين جامعتهم و مختلف مؤسسات المجتمع ، أما الوحدة رقم 2 بنسبة 10% ترى باستحالة نجاح هذه الفكرة نظرا للتعداد الكبير للطلبة و ضعف تكوينهم مما يجعلهم عبئا إضافيا على المؤسسات المستقبلية خاصة في قطاع الصناعة أين يشكل الطلبة الوافدين للمؤسسة خطرا على سير العمل ناهيك عن وقوع حوادث العمل .

و نظرا لعدم وجود اتفاقيات تلزم الشريك الاقتصادي و الاجتماعي باستقبال الطلبة المترشحين نظل العلاقات الشخصية هي السبيل الوحيد للطلاب ليحضى بفرصة التدريب و التكوين الميداني .

*** الاستنتاج العام للدراسة :**

بعد المعالجة النظرية و الميدانية لمعطيات الدراسة حسب الفرضيات المعتمدة تم التوصل على النتائج التالية :

- أن التراتب المهني للأساتذة يؤثر بشكل مباشر في بناء تصوراتهم حول نظام ل م د فبالأساتذة أصحاب المناصب الإدارية و البيداغوجية لا يجدون صعوبة في التعامل مع مقتضيات هذا الاصلاح و يعتبر بالنسبة إليهم واضحا لا غموض فيه خاصة من ناحية الإجراءات التنظيمية و سياسة التقييم و المتابعة و شروط التدرج و الانتقال وفق هذا النظام عكس زملائهم الذين يكتفون بأداء مهامهم البيداغوجية في التدريس و الإشراف على المذكرات و الرسائل الجامعية دون دراية كافية عن حيثيات هذا الإصلاح .
- أن الاختصاص له علاقة مباشرة في تحديد مواقف الأساتذة من نظام (ل م د)
- إن إشراك الأساتذة في إعداد البرامج و الخطط الخاصة بنظام (ل م د) ، و كذا مشاركتهم في أيام دراسية و ندوات حول نظام (ل م د) تنعكس إيجابا على موقفهم تجاه هذا النظام ، انطلاقا من كون الأستاذ من أهم الفاعلين الاجتماعيين في النسق الجامعي ، و بهذا الإشراك يقل شعوره بالاعتزاز و تتعزز بالتالي مكانته ضمن المنظومة الجامعية .
- تتناسب درجة تقبل الأساتذة لنظام (ل م د) طردا مع مدة التدريس به ، حيث كلما زاد عدد سنوات التدريس به كلما زاد تجاوب الأستاذ معه ، و هذا شيء طبيعي فمقاومة التغيير تكون دائما أشد في بداياته نظرا لعامل الخوف و الجهل به ، فعلى الرغم من تجاوز أكثر من عشر سنوات على اعتماد هذا النظام إلا أن هناك غموض يعاني منه الأساتذة و الطلبة على حد سواء مما يصعب معه تحديد موقفهم اتجاهها بدقة ، و هذا مرده الأساسي إلى نقص و محدودية المعلومات التي يعرفونها عن هذا النظام ، هذا من جهة ، و نظرا في رغبة الأفراد في التمسك بالقديم خوفا من فقدان بعض الامتيازات ، أو خوفا من الفشل ، من جهة ثانية .
- يمكن القول بأن الأساتذة على وعي و درجة من الفهم لبعض الأهداف الإستراتيجية التي يطرحها هذا الإصلاح ، و كذا الوسائل التي تسمح بتحقيقها ، و لكن يبقى جانب كبير من هذه الأهداف غائبا عن إدراكهم نظرا لنقص المعرفة و الفهم لكل ما يتعلق بهذا النظام ، و هو ما يفسره دائما نقص الجانب الإعلامي الذي يعانون منه .

● خاتمة:

لقد تناولنا بالدراسة من خلال هذا البحث موضوع مكانة و دور الأساتذة الجامعيين من خلال إصلاح التعليم العالي الممثل في نظام (ل.م.د) بشقين نظري و ميداني ، حيث عرضنا في الجانب النظري مجموعة العناصر التي رأينا بأنها تتناسب مع الموضوع ، أما الجانب الميداني فجاء للتأكد من صحة الفرضيات و مدى مطابقتها للواقع و الذي تمكنا من خلال نتائجه أن نخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات مفادها أنه يمكن القول بأن مكانة و أدوار الأساتذة لا تزال غير مكتملة في أذهانهم و تصوراتهم ، و مع ذلك نميز وعيا بالأهداف الإستراتيجية المرجوة منه ، و معرفة جيدة من طرف الأساتذة بالوسائل الضرورية التي تساعد في بلوغ تلك الغايات .

و لكون نتائج البحث استخرجت بناء على تحليل المقابلات السيرية التي تضمنت خطابات المبحوثين حول قضايا الإصلاح و الإشكاليات التي يطرحها تطبيقه على أرض الواقع سواء من الناحية التنظيمية أو من ناحية سياسة التقييم و المتابعة البيداغوجية للطلبة ، الأمر الذي أعطانا فرصة التعرف على آرائهم و مختلف المواقف التي أدلوا بها حول الموضوع ، و الحلول التي اقترحوها لتطوير و تحسين كيفية تطبيق هذا النظام بما يضمن تحقيق أهدافه المرجوة ، و قد اشتملت تلك الحلول مجموع النقاط التالية :

- ❖ التركيز على الجانب التحسيبي من محاضرات و ندوات و ملتقيات ، و كذا أيام دراسية لزيادة الفهم و إزالة اللبس و الغموض عن هذا النظام .
- ❖ تحديد عدد الطلبة داخل الأقسام بما يتناسب و مستوى التأطير البيداغوجي المتوفر .
- ❖ تطوير الاتصال بين الجامعات و المراكز الجامعية الوطنية من أجل الاستفادة من تجارب البعض السابقة في تطبيق الإصلاح .

- ❖ توحيد المقاييس و التخصصات بين مختلف جامعات الوطن و توثيقها .
- ❖ ضرورة إضفاء خصائص المجتمع الجزائري على طبيعة التكوين ، أي أن نمتص هذا التكوين و نستعمله و نوجهه حسب الخصائص الثقافية للمجتمع الجزائري .
- ❖ إعادة بعث التطبيق الفعلي للمرافقة البيداغوجية على أرض الواقع وإدراجها ضمن جدول التقييم السنوي للطلبة و الأساتذة على حد سواء .
- ❖ تفعيل الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية و سن قوانين خاصة بذلك .

قائمة المراجع :

1. <http://www.mesrs.dz>
2. السيد علي شتا ، فادية عمر الجولاني ، علم الاجتماع التربوي ، مكتبة الإشعاع ، مصر ، 1998 ، ص 134 .
3. محمد آيت موي ، عبد اللطيف الفاربي ، القيم و المواقف (بيداغوجيا المجال الوجداني) ، ط 1 ، الشركة المغربية للطباعة و النشر ، الرباط ، بدون سنة ، ص ص 58-59 .
4. دينكن ميتشيل ، تر : إحسان محمد الحسن ، معجم علم الاجتماع ، ط 1 ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، 1981 ، ص 25 – 26
5. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1978 ، ص 395 .
6. Georges Gurvitch , Traité de sociologie , Paris : P.U.F , tomel , 1967 , p 17
7. علي ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1981 ، ص 596 .
8. Guy Rocher , Initiation à la sociologie générale , 1 : l'action social , Paris : édition HMH , 1970 , p 18 .
9. François Gresle ET AUTRES , Dictionnaire des sciences humaines (sociologie , psychologie , anthropologie) , Paris : NATHAN ; 1980 p 8 .
10. Alain Touraine , sociologie de l'action . Paris : seuil , 1965 , p 60 .
11. عمار بوحوش ، محمد الذنبيات ، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995 ، ص 7
12. فضيل دليو ، المنهج البيوغرافي : استعمال السير الذاتية و الحياتية في علم الاجتماع ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 27 ، عدد 2 ، 1999 .
13. محمد فاوهار ، موقف المدرسين المغاربة من إصلاح 1985 ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ، ظهر المهرز ، فاس ، المغرب ، الموسم الجامعي 2004 – 2005 ، ص 332 .
14. يوسف الجباعي ، دليل الباحث في العلوم الاجتماعية ، ط 1 ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 1997 ، ص 230 .
15. Jean Louis Le Grand , Les histoires de vie . PUF 1 ere édition / Juillet 1993 (que – sais – je) . p 112